كشف أثري جديد في شبوة يعيد تسليط الضوء على حضارة اليمن القديم

العثور على نقش نادر بخط المسند في مديرية عسيلان وسط دعوات عاجلة للتوثيق والدراسة العلمية

في اكتشاف أثري جديد يعزز مكانة اليمن بوصفه أحد أهم مراكز الحضارات القديمة في الجزيرة العربية، عُثر في محافظة شبوة على قطعة حجرية أثرية نادرة تحمل نقوشاً بخط المسند اليمني القديم، وذلك في مديرية عسيلان بمنطقة الهجر الواقعة أسفل حيد بن عقيل، وهي منطقة معروفة بغناها بالشواهد التاريخية والأثرية المرتبطة بالممالك اليمنية القديمة.

ويأتي هذا الكشف ليضيف صفحة جديدة إلى السجل الحضاري العريق لمحافظة شبوة، التي شكلت عبر التاريخ مركزاً مهماً للحياة السياسية والتجارية والثقافية في جنوب الجزيرة العربية، واحتضنت العديد من المواقع المرتبطة بالممالك اليمنية التي ازدهرت لقرون طويلة وأسهمت في صناعة واحدة من أعرق الحضارات الإنسانية في المنطقة.

شبوة / هلالة مبارك

موقع يحمل إرثاً تاريخياً عميقاً

وتم العثور على القطعة الأثرية بالقرب من مقبرة «الهجر»، وهي منطقة تشير العديد من الدلائل والشواهد الميدانية إلى احتفاظها بآثار تعود إلى فترات تاريخية متعاقبة. ويُنظر إلى الموقع باعتباره أحد الأماكن التي قد تخفي بين جنباتها المزيد من الأسرار المتعلقة بتاريخ الاستيطان البشري القديم في شبوة، خصوصاً في ظل ما تزخر به المنطقة من معالم أثرية لم تخضع بعد للدراسة العلمية الشاملة.

ويرى مهتمون بالشأن الأثري أن الموقع المكتشف قد يكون جزءاً من منظومة أثرية أكبر تمتد في محيط المنطقة، الأمر الذي يفتح الباب أمام احتمالات العثور على نقوش أو شواهد إضافية يمكن أن تسهم في فهم أعمق للتاريخ المحلي ودور المنطقة في الحضارة اليمنية القديمة.

وصف القطعة الأثرية

وتعد القطعة المكتشفة عبارة عن حجر منحوت بعناية، يتخذ شكلاً مستطيلاً تقريباً، وقد صُنع من حجر فاتح اللون. ويظهر على سطحه عدد من الحروف والرموز المحفورة بطريقة يدوية دقيقة، تعكس مستوى متقدماً من المهارة الفنية والمعرفية التي امتلكها الإنسان اليمني القديم.

ورغم تعرض الحجر لعوامل التعرية الطبيعية على مدى قرون طويلة، وما نتج عنها من تشققات وفقدان أجزاء من أطرافه وتآكل بعض تفاصيله، إلا أن أجزاء مهمة من النقش لا تزال واضحة للعيان، ما يمنح الباحثين فرصة ثمينة لدراسته وتحليل محتواه.

وتنتظم الحروف والرموز المنقوشة في صفين أفقيين تقريباً، وتتميز بأشكال هندسية دقيقة وخطوط مستقيمة ومنتظمة، وهي السمات المعروفة لخط المسند، الذي يعد أقدم أنظمة الكتابة في جنوب الجزيرة العربية، وكان الوسيلة الرسمية لتدوين النصوص والنقوش في ممالك سبأ وقتبان وحضرموت وحمير.

خط المسند.. ذاكرة الحضارة اليمنية

ويمثل خط المسند أحد أبرز الشواهد الحضارية على تطور المجتمعات اليمنية القديمة، إذ استخدم في تسجيل الأحداث السياسية والإنجازات العمرانية والطقوس الدينية والمعاملات الاقتصادية، كما وثق أسماء الملوك والقبائل والآلهة والمواقع الجغرافية.

ويكتسب النقش المكتشف أهمية خاصة لكونه ينتمي إلى هذا النظام الكتابي العريق، ما يجعله مصدراً تاريخياً محتملاً يمكن أن يساهم في كشف معلومات جديدة حول سكان المنطقة وطبيعة حياتهم وعلاقاتهم الاجتماعية والاقتصادية والدينية خلال إحدى الفترات التاريخية القديمة.

دلالات تاريخية محتملة

وبحسب التقديرات الأولية، قد يكون الحجر جزءاً من بناء معماري ذي طابع ديني أو جنائزي، أو ربما كان شاهداً على قبر أو لوحة تذكارية خصصت لتوثيق حدث مهم أو تخليد شخصية بارزة عاشت في تلك الحقبة.

ويؤكد مختصون أن الحسم في طبيعة القطعة ووظيفتها التاريخية يتطلب دراسة علمية متخصصة للنص المنقوش، بما يشمل تحليل شكل الحروف وأسلوب الكتابة ومقارنتها بالنقوش المعروفة والمؤرخة سابقاً في مناطق مختلفة من اليمن.

ومن شأن هذه الدراسات أن تساعد في تحديد الفترة الزمنية الدقيقة التي يعود إليها النقش، وربما الكشف عن أسماء أشخاص أو أماكن أو أحداث تاريخية لم تكن معروفة من قبل، وهو ما قد يضيف معطيات جديدة إلى تاريخ محافظة شبوة واليمن القديم عموماً.

حالة حفظ متوسطة وتحديات التوثيق

وأظهرت المعاينة الأولية أن القطعة الأثرية ما تزال تحتفظ بحالة حفظ متوسطة، حيث بقيت بعض الحروف واضحة نسبياً رغم آثار التآكل والتشقق التي طالت أجزاء أخرى من الحجر.

ويحذر مهتمون بالتراث من أن استمرار تعرض القطعة للعوامل البيئية قد يؤدي إلى فقدان مزيد من تفاصيلها المهمة، الأمر الذي يجعل من الضروري التدخل السريع لتوثيقها باستخدام وسائل التصوير الرقمي الحديثة وتقنيات المسح ثلاثي الأبعاد، بما يضمن حفظ تفاصيل النقش وإتاحتها للباحثين والمتخصصين.

كما يؤكد خبراء الآثار أن قراءة النقوش المسندية تحتاج إلى فحص مباشر من قبل متخصصين في اللغات والنقوش اليمنية القديمة، نظراً لما تتطلبه هذه المهمة من خبرة دقيقة في تفسير الرموز والحروف القديمة وربطها بسياقاتها التاريخية.

شبوة.. كنز أثري يحتاج إلى مزيد من البحث

كما يمثل هذا الاكتشاف دليلاً جديداً على ما تختزنه محافظة شبوة من كنوز أثرية لم تكشف بعد، حيث عرفت المنطقة تاريخياً بأنها إحدى أهم المراكز الحضارية في جنوب الجزيرة العربية، وارتبطت بالممالك القديمة التي لعبت أدواراً بارزة في التجارة الدولية، خصوصاً تجارة اللبان والبخور التي ربطت اليمن بالعالم القديم.

ويرى باحثون أن العديد من المواقع الأثرية في المحافظة ما تزال بحاجة إلى مسوحات ودراسات ميدانية منظمة، من أجل توثيق الإرث الحضاري الغني الذي تمتلكه المنطقة وحمايته من الاندثار أو العبث.

مطالبات بإيفاد بعثة أثرية متخصصة

وعقب الإعلان عن الاكتشاف، تصاعدت الدعوات الموجهة إلى الجهات المختصة والهيئات المعنية بالآثار والتراث الثقافي لإيفاد بعثة علمية متخصصة إلى الموقع، بهدف إجراء مسح أثري شامل للمنطقة ودراسة القطعة المكتشفة وفق المعايير العلمية الحديثة.

ويؤكد المهتمون أن سرعة التحرك باتت ضرورة ملحة ليس فقط لحماية الحجر المكتشف، بل أيضاً لاستكشاف ما قد تحتويه المنطقة من شواهد ونقوش أخرى يمكن أن تسهم في إعادة قراءة جانب مهم من تاريخ اليمن القديم.

ويظل هذا النقش، رغم صمته الممتد عبر القرون، شاهداً حياً على عظمة الحضارة اليمنية القديمة، ورسالة تاريخية تنتظر من يفك رموزها ويعيد إحياء قصتها، لتبقى شاهدة على الإرث الإنساني الذي صنعته أرض اليمن عبر آلاف السنين.

رئاسة مصلحة الأحوال المدنية تشارك في ورشة علمية حول قضايا اللجوء

عدن / خاص:

شاركت رئاسة مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني، ممثلة برئيس المصلحة اللواء الركن الدكتور محمد باهارون، ومدير عام الشؤون القانونية العقيد الركن محمد المظفري، في الورشة العلمية الموسومة بـ«الإطار المفاهيمي للجوء والتحديات المعاصرة في حماية اللاجئين»، التي نظمتها كلية الحقوق بجامعة عدن بالشراكة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، بمشاركة نخبة من الأكاديميين والمتخصصين والجهات ذات العلاقة.

وأكدت رئاسة المصلحة أن مشاركتها تأتي في إطار اهتمامها بالقضايا المرتبطة بالهوية القانونية وتسجيل الوقائع المدنية، باعتبارها من الركائز الأساسية لضمان الحقوق القانونية والإنسانية للأفراد، وتعزيز قدرة المؤسسات الحكومية على تقديم خدماتها بكفاءة وفاعلية.

وتشهد مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني خلال الفترة الأخيرة خطوات متسارعة في مجال التحول الرقمي وتحديث البنية التقنية، وربط قضايا اللجوء عبر النظام الإلكتروني فيما يخص الأجانب، من خلال تطوير قواعد البيانات والأنظمة الإلكترونية الخاصة بالسجل المدني، بما يسهم في تحسين جودة الخدمات، ورفع مستوى دقة المعلومات، وتعزيز التكامل المؤسسي وتبادل البيانات وفق الأطر القانونية المنظمة.

ويُعد هذا التوجه أحد المحاور الاستراتيجية للمصلحة في دعم جهود الدولة نحو بناء إدارة حديثة تعتمد على التقنيات الرقمية في حفظ وإدارة بيانات الهوية المدنية.

وناقشت الورشة الأبعاد القانونية والإنسانية لقضايا اللجوء، والتحديات الراهنة المرتبطة بحماية اللاجئين، وآليات تطوير الأطر التشريعية والإجرائية بما ينسجم مع المعايير الدولية ويحافظ على متطلبات الأمن والاستقرار.

وجددت رئاسة مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني تأكيدها على أهمية الشراكة مع المؤسسات الأكاديمية والمنظمات الدولية، والاستفادة من الخبرات العلمية والعملية في تطوير الأداء المؤسسي، بما يعزز كفاءة الخدمات الحكومية ويرسخ مبادئ الحوكمة والتحول الرقمي وخدمة المواطنين.

المجلس الأعلى للتكتل الوطني للأحزاب يدين اغتيال العميد يحيى وحيش

14 أكتوبر / خاص:

أصدر المجلس الأعلى للتكتل الوطني للأحزاب والمكونات السياسية بيان إدانة حول الجريمة النكراء التي ارتكبتها المليشيا الحوثية الإرهابية المدعومة إيرانيا، باغتيالها الغادر قائد الفرقة الأولى مشاة في قوات المقاومة الوطنية، الشهيد البطل العميد يحيى عبدالله وحيش، وذلك عبر تفجير عبوة ناسفة استهدفت موكبه في مديرية الخوخة جنوب محافظة الحديدة.

وجاء في البيان أن هذه الجريمة النكراء تكشف مدى قبح مليشيا الانقلاب، وطبيعتها السلالية العنصرية، وعمق ارتباطها بمشروع إيراني يعمل على هدم مقومات الدولة والعبث بأمن الشعب وهويته الوطنية ونظامه الجمهوري.

وأشار إلى أن الشهيد العميد يحيى وحيش، ابن تهامة الذي أمضى معظم سنوات عمره في الخطوط الأمامية للدفاع عن الجمهورية والوحدة الوطنية، هو وأمثاله من أبطال المقاومة الوطنية، يمثلون نبراسًا لن يُطفأ وأعلامًا شامخة في تاريخ الوطن، وأن دماءهم الطاهرة ستظل شعلة تضيء طريق استعادة الدولة وهزيمة الانقلاب وحماية القيم والمقدرات الوطنية.

وثمّن التكتل الوطني الجهود الاستثنائية للأجهزة الأمنية والعسكرية في الساحل الغربي، التي تحركت منذ الدقائق الأولى باحترافية عالية، وتمكنت خلال ساعات من ضبط المنفذين الإرهابيين أثناء محاولتهما الفرار، في تأكيد على أن مؤسسات الدولة قادرة على صون الأمن وأن الجناة لن يجدوا ملاذًا من العدالة، معلنًا دعمه قرار إحالتهم إلى القضاء.

وطالب التكتل الوطني مجلس القيادة الرئاسي والحكومة باتخاذ موقف واضح وحازم إزاء تصاعد الاغتيالات والعمليات الإرهابية الحوثية، والعمل على ملاحقة شبكات الدعم الإيراني التي تغذي هذه الجرائم وتمولها.

وجدد التكتل الوطني تعازيه الحارة لأسرة الشهيد ولأبناء تهامة وقوات المقاومة الوطنية، سائلا الله أن يتغمده بواسع رحمته ومغفرته، مؤكدًا أن دمه الطاهر لن يذهب سدى.

كما أورد التكتل أسماء الأحزاب المشاركة في بيان الإدانة، وهي: المؤتمر الشعبي العام، التجمع اليمني للإصلاح، الحزب الاشتراكي اليمني، التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، المكتب السياسي للمقاومة الوطنية، الحراك الجنوبي السلمي المشارك، حزب الرشاد اليمني، حزب العدالة والبناء، الائتلاف الوطني الجنوبي، حركة النهضة للتغيير السلمي، حزب التضامن الوطني، الحراك الثوري الجنوبي، حزب التجمع الوحدوي اليمني، اتحاد القوى الشعبية، حزب السلم والتنمية، حزب البعث العربي الاشتراكي، مجلس حضرموت الوطني، حزب البعث العربي الاشتراكي القومي، حزب الشعب الديمقراطي (حشد)، مجلس شبوة الوطني العام، الحزب الجمهوري، حزب جبهة التحرير.

اختتام ورشة «تحديد أولويات الأمراض الحيوانية المنشأ ضمن نهج الصحة الواحدة في اليمن»

عدن / خاص :

اختُتمت بالعاصمة عدن ورشة عمل بعنوان: "تحديد أولويات الأمراض الحيوانية المنشأ ضمن نهج الصحة الواحدة في اليمن"، نظمتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "الفاو" ومنظمة الصحة العالمية، برعاية وزراء الزراعة والري والثروة السمكية، والصحة العامة والسكان، والمياه والبيئة، وذلك ضمن إطار "مشروع التأهب والاستجابة للجوائح في اليمن" الممول من صندوق الوقاية من الجوائح.

وفي كلمته ممثلا لوزارة المياه والبيئة، أشاد وكيل قطاع المياه المهندس نجيب نعمان بالتقدم الذي أحرزه الفريق المشترك لنهج الصحة الواحدة، والذي ضم خبراء ومختصين من الوزارات الثلاث المعنية، خاصة فيما يتعلق بتحديد خطة مشتركة لمحاربة الأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان. كما ثمّن الدور الفاعل الذي تلعبه منظمتا "الفاو" والصحة العالمية في دعم بلادنا في تطبيق نهج الصحة الواحدة وتعزيز قدرتها على مواجهة المخاطر الصحية الحالية والمستقبلية، ودعا جميع المشاركين إلى تعزيز التنسيق والعمل كفريق واحد، انطلاقًا من حقيقة أن صحة الإنسان ترتبط ارتباطًا وثيقًا بصحة الحيوان وسلامة البيئة.

وأشار الوكيل المساعد لقطاع الخدمات الزراعية المهندس محمد النشيلي إلى أن مخرجات هذه الورشة في تحديد مسببات أهم الأمراض المشتركة بين الحيوان والإنسان في بلادنا تعد الخطوة الأولى في الحد من انتشار الأمراض الحيوانية المنشأ، داعيًا الإدارات المختصة في الوزارات المعنية إلى الإسراع في تنفيذ ما تبقى من تلك الخطوات المتعلقة بالصحة الواحدة، لتعزيز التأهب والاستجابة المبكرة للأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان في اليمن.

وأوضح مدير عام الصحة الحيوانية والحجر البيطري بوزارة الزراعة ومنسق الصحة الواحدة الدكتور عبد الرحمن الخطيب أن الورشة خرجت بمخرجات تهدف إلى مكافحة الأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان، وتحديد خطة عمل مشتركة بين الوزارات الثلاث للسيطرة والتحكم بهذه الأمراض، سيتم عرضها على قيادات الوزارات للعمل عليها، بغية الحفاظ على صحة الإنسان والحيوان، وتعزيز سبل الوقاية منها لحماية الثروة الحيوانية التي تمثل عصب سبل العيش لقطاع واسع من شعبنا، وفي الوقت نفسه حماية الصحة العامة للمواطنين.

وهدفت الورشة، التي استمرت ثلاثة أيام، إلى تحديد مسببات أهم الأمراض الحيوانية المنشأ في اليمن، وصياغة خطة عمل منسقة ومشتركة بين مختلف القطاعات المعنية في الوزارات الثلاث "الزراعة والري والثروة السمكية، والمياه والبيئة، والصحة العامة والسكان" باستخدام نهج "الصحة الواحدة" للقضاء عليها، وتحديد أدوار ومسؤوليات الجهات ذات العلاقة في تنفيذها.

وشارك في الورشة مختصون من الوزارات الثلاث وجامعة عدن، وحضر ختام الورشة مدير عام التخطيط والمعلومات عبد الله عبد القوي، والدكتور عبد الكريم بكير مسؤول قطاع الثروة الحيوانية بمنظمة "الفاو"، والدكتور كريستوفر لين خبير وبائي في منظمة الصحة العالمية، والخبيرة الدولية في مجال الصحة الواحدة هبة محروس، وعدد من المختصين من منظمة "الفاو" ومنظمة الصحة العالمية.

بدء دورة تدريبية في إدارة ما بعد حصاد إنتاج التمور للمزارعين والعاملين في مجال تصنيع التمور بوادي حضرموت

سيئون / سبأ:

بدأت أمس، بمدينة سيئون في محافظة حضرموت دورة تدريبية متخصصة في إدارة ما بعد حصاد إنتاج التمور، نظمها مكتب الزراعة والري والثروة السمكية بالوادي والصحراء بتمويل من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) في إطار مشروع الدعم الفني لتحسين سلسلة القيمة لنخيل التمر في اليمن.

وتستهدف الدورة التي تستمر على مدي يومين، إكساب مائة من المزارعين والمنتجين والمصنعين للتمور في أربع مديريات هي سيئون وتريم وشبام والقطن، جملة من المعارف والمهارات بالممارسات السليمة للتعامل مع التمور بعد الحصاد، بما يسهم في تقليل الفاقد وتحسين جودة المنتج وزيادة قدرته التنافسية في الأسواق المحلية وكذا ممارسات مكافحة سوسة النخيل لتعزيز القيمة المضافة للتمور، واستدامة قطاع النخيل.

وتطرق وكيل محافظة حضرموت المساعد لشؤون مديريات الوادي والصحراء عبد الهادي التميمي، إلى أهمية الدورة في دعم القطاع الزراعي وتمكين المزارعين والعاملين في هذا المجال من اكتساب مهارات جديدة تسهم في تطوير إنتاج التمور وتحسين العائد الاقتصادي للأسر المنتجة والمزارعين..داعيا المشاركين في الدورة الى الاستفادة من المحتوى التدريبي لزيادة مؤهلاتهم وقدراتهم في التعامل السليم مع النخيل.

من جانبهما أوضح مدير مكتب الزراعة والري بالوادي والصحراء المهندس محمد بن شيخان وعبر الاتصال المرئي ممثل منظمة (الفاو) باليمن الدكتور عبد المؤمن شجاع الدين، أهمية هذه الدورة لرفع كفاءة عدد من المزارعين والعاملين في مجال تصنيع وتسويق التمور، وتعزيز معارفهم بالأساليب الحديثة في عمليات الحصاد والتخزين والتعبئة والتسويق، إضافة إلى طرق التصنيع الحديثة والمعايير الصحية المطلوبة في صناعة التمور.